

# جمال عبد الناصر وإشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية

## عونى فرسخ

مقدمة :

منذ لحظة تحركه ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٨ ، وحتى التحاقه بالرقيق الأعلى يوم ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ لم يتوقف جمال عبد الناصر عن محاولة حل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية ، وأنه لم يثبت على أسلوب معين ، وإنما كان دائم الاجتهاد فى تطوير مؤسسات العمل السياسى ، متجاوزاً فى كل تجربة جديدة ما تكشف خلال التجربة السابقة من قصور . وتواجه الباحث فى إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى التجربة الناصرية أربعة تساؤلات :

الأول : هل الرئيس عبد الناصر هو الذى وضع نهاية النظام شبه الليبرالى فى كل من مصر وسوريا ؟ أم أن ذلك النظام كان قد سقط بمصر قبل الثورة وفى سوريا قبل الوحدة ، وأن سقوطه كان من أبرز عوامل تفجر الثورة فى مصر ، واندفاع نخب سوريا وجمهورها فى طلب الوحدة مع " مصر عبد الناصر "؟  
الثانى : هل كان الرئيس عبد الناصر ديمقراطياً وإن تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة ؟ أم أن ذلك التجاوز لم يكن إلا نتاجاً طبيعياً لمعاداته الديمقراطية بحكم نشأته العسكرية ، ونزعة تسلطية متأصلة لديه ؟

الثالث : ما مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة النهج الذى اعتمده الرئيس عبد الناصر فى حل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية لواقع مصر وسوريا ، وما مقدار توافقه - أو تناقضه - مع الأسلوب الديمقراطى الأكثر تقدمية المعتمد فى العالم الثالث يوم ذاك ؟

الرابع : هل تمخضت الإجراءات الناصرية ؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن معوقات موضوعية للتقدم الديمقراطى فى مصر وسوريا خاصة ، وفى الوطن العربى عامة ؟ أم أنها على العكس من ذلك خنت - بالواقع العربى العام والمصرى والسورى الخاص - خطوات واسعة باتجاه ديمقراطية عربية بمقياس العصر ؟

هذا ونلاحظ أن هذه الدراسة تجيء فى مرحلة من حياة الأمة العربية والعالم الثالث من أبرز سماتها احتلال قضية الديمقراطية وتوفير آليات العمل الأهلى مساحة واسعة من الأدبيات العالمية ، خاصة فى دول العالم الثالث ، والدول العربية على الأخص ، وأن الحديث عن الديمقراطية يجرى على ألسنة كثيرين ؛ عرباً وغير عرب . والمؤشرات كثيرة على أن الاهتمام البادى على السطح لا يعود فقط لما تعانيه الساحات العربية ؛ من ضيق هامش الحريات ، وعدم الالتزام بالنصوص الدستورية فى بعض الأقطار ، وغياب كامل للمؤسسات الدستورية فى بعضها الآخر ، كما لا تقتصر دوافعه على تزايد الوعى بأن الديمقراطية فى مقدمة ما هو مطلوب لاستنهاض الحراك الشعبى السياسى / الاجتماعى من انتكاسته فى العقود الثلاثة الأخيرة ، وإخراج المواطن العادى من حالة عدم المبالاة تجاه هدر الإمكانيات ، وتبديد الطاقات ، وتدهور الفعالية العربية قبطياً وقومياً .

وهناك مؤشرات على ضغوط خارجية باتجاه قيام شكل من الليبرالية يتلاءم مع حالة الانفتاح الاقتصادى المتسارعة ، والتوافق مع العولمة بمواصفاتها الأمريكية .

وفى تقديرنا أننا مطالبون بوقفه مع التجربة الناصرية فى مجال البناء الديمقراطى ، تستهدف بيان نواحي النجاح والقصور ، واستعراض العوامل الموضوعية والذاتية التى تسببت فى السلبيات التى لا تتكرر ليس فقط لجلاء حقيقة ما كان ، وفضح زيف الادعاءات المضادة ، وإنما أيضاً للمساعدة فى فهم الأبعاد الحقيقية للطروحات " الديمقراطية " المعاصرة ، ولمساعدة القوى التى ما انفكت ملتزمة بالثوابت الوطنية والقومية فى التصدى للتحديات الخطرة التى تلوح نذرها فى الأفق ؛ ذلك لأن فى معرفة حقائق الماضى ما يساعد فى فهم معطيات الحاضر ، واستشراف احتمالات المستقبل .

أولاً : أسس تقويم إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى التجربة الناصرية :

يكاد يجمع علماء السياسة والاجتماع على أن تعريف الرئيس الأمريكى " إبراهيم لنكولن " لمصطلح " الديمقراطية " هو التعريف الأبسط والأدق ، فهو يقول : " إن الحكومة الديمقراطية حكومة الشعب ، من الشعب ، لمصلحة الشعب " ( ١ ) . وفى حدود هذا التعريف يغدو منطقياً القول إن للديمقراطية شرطين تتحقق بوجودهما معاً ، وتكون منقوصة إذا توفر أحدهما دون الآخر ، وتكون نسبية بدرجة الالتزام بكل منهما فى الممارسة . أما الشرطان فهما : أن يكون الحكم معبراً عن إرادة الشعب وحائزاً على قبوله ، وأن يكون ملتزماً بمصلحة الشعب وطموحاته ، وعاملاً على تنفيذها ، ولما كان الشعب متعدد المصالح والطموحات ؛ فالشئ المنطقى والأكثر عدالة أن تحتل مصالح وطموحات الأغلبية الأولوية ، وعليه تتحقق الديمقراطية حيث ينتفى التناقض العدائى فيما بين الحكم وغالبية الشعب . وتتفرع عن هذا التعريف خمس مسائل :

- ١- كل محاولة لربط الديمقراطية بأسلوب معين من الحكم أو قصرها على شكل محدد من المؤسسات محاولة غير علمية ، وغير ديمقراطية ، وهى بالتالى محاولة مضللة لا يعتد بها .
- ٢- حيثما تحقق شرطاً : توافق الحكم مع الإرادة الشعبية ، والتزامه بمصالح الأكثرية ، قامت الديمقراطية بصرف النظر عن الكيفية التى يتم بموجبها التوافق مع الإرادة الشعبية ، والنهج المتبع فى تحقيق مصالح الأكثرية .
- ٣- إن البحث عن التوافق مع الإرادة الشعبية ، وعن الالتزام بمصالح الأكثرية ، ما يجعل عملية تقويم تجارب الحكم موضوعية ، وخلاف ذلك تقديم الشكل على المضمون ، والقصور عن تقديم تقويم سليم ومنصف .
- ٤- ليست العبرة بالنصوص والمؤسسات الدستورية ، وتوفرها كاملة أو منقوصة ، ولا بما هو متاح لفئة محدودة من الشعب ، وإنما الاعتبار الأول والأهم الممارسات العملية ، وبالذات الفرص المتاحة للأغلبية كى تمارس التعبير الحر عن إرادتها ، وبمقدار التزام الحكم بمصالح الأكثرية وما ينجزه على طريق تحقيقها ، وما يتخذه من إجراءات مادية ومعنوية لتحسين قدرة الأغلبية على ممارسة حقوقها الدستورية ، وطبيعة علاقته بالجمهور : هل تقوم على الصدق والصراحة وتستهدف النوعية السياسية والاجتماعية ، أم تغلب عليها " الديماغوجية " والوعود الخادعة ، وأساليب القهر ، واستلاب الإدارة .
- ٥- يظل تحديد مدى وجود - أو انتفاء - التناقضات العدائية فيما بين الحكم والغالبية فى مقدمة أسس تقويم التجارب الديمقراطية ؛ لأن فى ذلك تحديداً ليس فقط لمدى تعبير الحكم عن الإرادة الشعبية ، والتزامه بمصالح الأكثرية ، وإنما أيضاً بيان طبيعة المعارضة ، ومدى تعبيرها عن إرادة ومصالح الأكثرية أو تناقضها مع الأمرين .

ولقد تطورت الممارسة عبر الزمن بتطور المجتمعات ، وبحيث انتهت إلى وجود ثلاث مؤسسات تمارس الديمقراطية من خلالها ؛ المؤسسة التنظيمية ( الأحزاب وما فى حكمها ) ، والمؤسسة التمثيلية ( المجالس النيابية وأمثالها ) ، ومؤسسات الإعلام ( الصحافة والإذاعة والتلفزيون ) . غير أنه فى كل مجتمع تحدد الطبقة أو الطبقات الأشد تأثيراً فى صناعة القرار شكل المؤسسات الأكثر ملاءمة لاحتفاظها بمكاسبها ،

ومراكمة تلك المكاسب ، وفى تمايز المؤسسات الدستورية الأمريكية عن الأوروبية ، وفى اعتماد ديوجول سنة ١٩٥٨ الاستفتاء الشعبى كآلية ديمقراطية ، وفى تصاعد الحديث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عن قصور الليبرالية ، وبروز مصطلح " الديمقراطية الاجتماعية " فى الأدبيات الأوروبية برهان على ذلك .

وعلى مقوم الديمقراطية لمجتمع معين أن يبحث عن مدى ملاءمة المؤسسات القائمة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، ومستوى الالتزام بمصالح الأكثرية على صعيد المؤسسات الثلاث، وعلى ذلك يغدو فى مقدمة ما هو مطلوب من المقوم تحديد العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المؤثرة فى الاختيارات السياسية لأفراده ، وفى تعبيرهم الحق عن إرادتهم ، وإدراكهم الواعى لمصالحهم ، وقدرتهم على ترجمة ذلك الإدراك إلى مواقف عملية بإرادة حرة .

والثابت أن الظروف الموضوعية والذاتية فى الوطن العربى لم تيسر قيام ديمقراطية سليمة فى أى قطر عربى ، منذ تشكيل مجلس " شورى النواب " بمصر سنة ١٨٦٦ ، برغم تعدد المحاولات فى أكثر من قطر عربى ، ومن مختلف ألوان الطيف السياسى والفكرى ، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وصدق جهود العديد من المناضلين فى سبيل الحياة الدستورية والحريات العامة .

وكان منطقياً والحال كذلك أن يكتب د. عصمت سيف الدولة منبهاً : " إن أى حديث عن مشكلة الديمقراطية فى مصر العربية ، أو أى قطر عربى آخر ، لابد له - إن أراد أن يكون علمياً - من أن ينطلق من حقيقة أن الديمقراطية ليست مجرد نظام دستورى نطبقه ، بل حياة دستورية نسعى إلى تحقيقها . لا يكون السؤال هو : هل ثمة نظام ديمقراطى بمقياس العصر أم لا ؟ بل هو : هل نحن نتقدم نحو نظام ديمقراطى بمقياس العصر أم لا ؟ وتكون كل خطوة فكرية ، أو قانونية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو تربوية تحررنا ، أو تساعد على تحريرنا من قيود التخلف الديمقراطى ، الذى يبقى هدفاً إلى أن يستحقه الشعب ، وهو يستحقه حين يستطيع أن يفرضه " (٢).

ثانياً : هل كان عبد الناصر مجرد ضابط قاد انقلاباً ؟

حقاً إن الانقلابات العسكرية التى شهدها المشرق العربى فى خمسينات القرن العشرين وقعت فى عقد واحد ، وبتأثير عوامل اجتماعية سياسية تكاد تكون واحدة ، وجميع الضباط الذين شاركوا فيها من أبناء الطبقة الوسطى ، غير أن ذلك لا يبرر مطلقاً اعتبار جميع الانقلابات والقائمين بها سواء ، كما هو شائع فى أوساط ناقدى " العسكرتاريا " العربية ، خاصة الذين وجدوا فى التهجم على " العسكر " مشجباً ( شماعة ) يعلقون عليه عجزهم وقصورهم عن تقديم الاستجابة الفاعلة لتجاوز واقع مأزوم ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن تراجع دور العسكر نسبياً فى صناعة القرار ؛ وذلك لأنها نظرة غير موضوعية ولا أمينة تُسقط بشكل متعمد تمايز بنية الجيوش العربية ، وتتناسى التمايزات القائمة فى مستويات تجانس واندماج الأنسجة الاجتماعية العربية ، واختلاف ظروف الانتساب للجيش فى الأقطار العربية . كما أنها لا تفرق - بقصد أو بلا قصد - بين الانقلابات التى نفذها رؤساء الأركان وكبار الضباط ، بترتيب مع المخابرات الأجنبية ، وبين تلك التى دبرها صغار الضباط الذين أدركوا على أرض فلسطين أن استئصال الفساد الداخلى هو المقدمة الطبيعية لمواجهة العدوان الخارجى .

وعليه فإنه عند الحديث عن الموقف من إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية ، ليس من الموضوعية فى شئ النظر لقادة وضباط الانقلابات العسكرية بمنظار واحد ، واعتبارهم جميعاً " عسكرياً " ، فما يصح فى حال حسنى الزعيم لا يصح مطلقاً بالنسبة لعبد الناصر ، على الرغم من أن كلاهما قام بانقلاب اختتمت به المرحلة الليبرالية فى قطرين عربيين ، الخصائص المتماثلة فيهما أشد تأثيراً فى

حراكهما السياسى / الاجتماعى من الخصائص المتميزة ، وذلك راجع إلى ما ثبت علمياً من أن ممارسات صاحب السلطة فى العالم الثالث - والأقطار العربية فى المقدمة منها - شديدة التأثير بخلفيته الاجتماعية ، ومستواه الثقافى والفكرى ، ومدى التزامه الوطنى، وصلابته فى مواجهة المداخلات الخارجية والضغوط الاستعمارية .

وبالعودة لتاريخ حركة " الضباط الأحرار " بمصر ، نجد أن جمال عبد الناصر بدأ محاولة تشكيلها مبكراً ، ثم تضاعف نشاطه التنظيمى وهو على أرض فلسطين، كما استأنفه بعد عودته من حصار الفالوجة . وفى سنة ١٩٤٩ تشكلت اللجنة التأسيسية الأولى ، وانتخب رئيساً للجنة التنفيذية ، وصدر إثر ذلك المنشور الأول (٣) . ويومها تواجدت فى الجيش تنظيمات تابعة لكل من المنظمات اليسارية والإخوان المسلمين، ولم تعدم الأحزاب التقليدية ، بما فيها الوفد وجود أنصار لها بين كبار الضباط ، علماً بأنه ليس هناك ما يدل على أن الوفد سعى إلى أن يكون له تنظيم عسكرى ، وكما كان للملك أنصاره .

إلا أن تنظيم " الضباط الأحرار " سرعان ما استقطب أفضل عناصر التنظيمات الأخرى ، بحيث أصبح التنظيم الأكثر فاعلية ودوراً ، وذلك راجع لتفاعل عاملين : كفاءة عبد الناصر التنظيمية ومميزاته القيادية ، وما تميز به التنظيم من كونه أقرب ما يكون إلى جهة وطنية شبابية، تمثل كل الطبقات الاجتماعية الصاعدة، ومختلف المدارس الفكرية السائدة فى الشارع المصرى آنذاك ، فى حين كان برنامجه يتضمن نقاط الالتقاء فيما بين التنظيمات الراديكالية ، كما كانت تعكسها أديبات الوطنيين ، والاشتراكيين ، والإخوان ، والشيوعيين . وبحيث يمكن القول إن التحالف الذى تعذر تحقيقه فى الشارع السياسى المصرى حينذاك ، تحقق بعمق فى تنظيم الضباط الأحرار (٤) .

أما كيف استطاع جمال عبد الناصر أن يقود ذلك التركيب غير المتجانس ويحتفظ بتماسكه ، برغم ما كانت تشهده الساحة السياسية من صراعات حادة بين أطرافه المدنية ، فذلك يعود بدرجة رئيسية لما عرف به من صفات قيادية ذاتية ، كما يكاد يجمع على ذلك دارسو سيرته من العرب والأجانب ، فقد كان بين رفاقه الأكثر رصانة ، والأقل كلاماً ، والأحسن استماعاً ، والأقدر على حل المشكلات ، والأوسع اتصالاً بمختلف الضباط ، والأعمق وعياً ، والأشد حرصاً على تطبيق العدالة ، ولم يكن متعصباً لأيدولوجية معينة ، أو منغلقاً ضد أيدولوجية معينة ، وإنما كان منفتحاً تجاه الشيوعيين ، والإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، وكافة القوى السياسية ، وإن بدرجات متفاوتة (٥) .

كما كان قارئاً ممتازاً ، وبخاصة الكتب التى تعنى بالاستراتيجية وتاريخ المنطقة . وكان مؤمناً بضرورة قيام ثورتى الاستقلال الوطنى والتغيير الاجتماعى معاً ، ويرى أن فشل ثورة ١٩١٩ نتيجة التركيز على الأولى وإهمال الثانية (٦) . ولقد نجح بالانتخاب رئيساً للجنة التنفيذية مرتين قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ . إلا أنه كان الأول بين متساوين ، إذ لم يكن زعيماً مطلق الصلاحيات ، ولا كان رفاقه يطيعونه طاعة عمياء .

وحول أسلوب عمل " عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة " كتب د. سيف الدولة يقول : " لقد كان أكثر علماً ، وأوفى درساً ، وأعمق تحليلاً ، وأبعد نظراً ، وأكثر ديمقراطية بكثير ، كان قبل أن ينعقد المجلس بمثابة سكرتير لهم ، يجمع عناصر الموضوع ويؤوبها ثم يعرضها ، وحين عرضها كان أستاذاً يعرض عليهم ما يثيره الموضوع من آراء مؤيدة وآراء معارضة ، ثم بعد عرضه كان يستمع إلى كل الآراء بدون مقاطعة أو تسفيه أو استنكار أو استعلاء ، فإذا عرض رأيه فهو يعرضه عرض العالم الدارس المحلل ، ويؤيده بحجته ، ولا يكتفى بل يعرض عليهم الحجج المضادة لرأيه ، ثم يصدر القرار، ليس هو الذى يصدره ، كانت القرارات فى مجلس قيادة الثورة تصدر بالأغلبية " (٧) .

وحول ثقة رفاقه به وشعورهم نحوه كتب موسى صبرى يقول : " أعطى أنور السادات صوته فى مجلس الثورة مع عبد الناصر دائماً ، وأعلن أنه يؤيد كل قرار يصدره عبد الناصر حتى لو كان غائباً ، وضع السادات صوته فى جيب عبد الناصر تعبيراً عن الثقة المطلقة ، واقتناعاً كاملاً بأن عبد الناصر رجل عميق التحليل للأمور ، وصائب الرأى فى الوصول إلى قراره ، ولا يتعجل ، ولا يصدر القرار إلا بعد دراسة كاملة لكل جوانبه ، وثبت هذا فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة " (٨) .

وهكذا يتضح أن عبد الناصر بدأ قائداً منظماً متميزاً بأسلوب فى غاية الليبرالية مع زملائه فى حركة " الضباط الأحرار " قبل الثورة وطوال حياة " مجلس قيادة الثورة " ، الذى حل بعد إعلان الحياة الدستورية فى يونيو / حزيران ١٩٥٦ . ومع أن " السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة " ، كما كان يقول جواهر لال نهرو ، إلا أن تمتع عبد الناصر بسلطات شبه مطلقة لم يفسده ، ولم يحوله عن أسلوبه فى التعامل مع شركاء الحكم والحوار .

وهذا ما يؤكد خالد العظم - بعد سنوات من الانفصال - إذ كتب حول مشاركته فى مفاوضات الوحدة ، موضحاً أنه لدى اجتماع الوفدين المصرى والسورى وزع عليهم بيان بالأسس المقترحة لقيام الوحدة ، فطلب تأجيل البحث فيه ليتسنى لهم دراسة المشروع دراسة مستفيضة ، فأجيب إلى طلبه ، وفى الجلسة التالية دار جدال طويل بينه وبين عبد الناصر حول طلبه إجراء انتخابات نيابية جديدة ، وألا تتجاوز المدة بين إصدار الدستور المؤقت والدستور الدائم الشهر ، ويذكر أن عبد الناصر تقبل وجهة النظر المخالفة بروح سمحة ، وكان يناقش بهدوء وبرغبة ظاهرة فى إقناع مخاطبه ، وإن الجدل انتهى دون تغيير فيما تضمنه البيان (٩) ، مما يعنى أنه اقتنع بوجهة نظر عبد الناصر وإن كان لم يذكر ذلك صراحة .

وحول الخلفية الفكرية لعبد الناصر كتب د. سعد الدين إبراهيم يقول : " ينبغى التفريق بين وجود نظرية كاملة للثورة ، وبين وجود فكر ثورى لهذه الثورة . لقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار ، منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التى كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها فى الأربعينات والخمسينات ، كما كان عبد الناصر أثناء قيامه بالتدريس فى كلية أركان الحرب من ١٩٤٩ - ١٩٥١ دائم الاستخدام لمكثتها ، ولقد انكب على قراءة أدبيات الحركة الاشتراكية الفابية ، وكل كتابات العالم الاجتماعى الإنجليزى هارولد لاسكى ، كما كان قارئاً لكتابات طه حسين ، وتوفيق الحكيم ، وحسن البنا ، وقد اهتمت الثورة فى أعوامها الثلاثة الأولى بإصدار سلسلة كتب ( اخترنا لك ) التى حوت ترجمات للأدبيات العالمية فى الفكر الاجتماعى السياسى ، وحرص عبد الناصر على كتابة مقدمة لكل من هذه الكتب المترجمة ، والمتفحص لهذه المقدمات يخلص بلا عناء إلى أن عبد الناصر لم يكن قارئاً فقط ، وإنما كان محللاً وناقداً لمعظم هذه الأدبيات " (١٠) .

لم يطل الزمن بعبد الناصر على المسرح السياسى العربى حتى تحول إلى قائد للحركة القومية العربية الصاعدة ، والزعيم المستقطب للملايين ما بين المحيط والخليج ، وبحيث امتلك سلطة معنوية حيث لم تكن له أدنى سلطة مادية ، وما كان ذلك ليكون لولا أنه جسد فى فكره ومواقفه شروط التحول إلى قطب مبلور الشعور القومى .

وفى إيضاح ذلك كتب د. برهان غليون : " كان عربياً شديداً الاعتزاز بعروبته ، من دون أن يمنعه هذا الاعتزاز من رؤية نواقص مجتمعه وعيوبه ، وكان تحديثياً مقتنعاً يرفض الحلول التقليدية وروح المحافظة لدى النخب القديمة ، دون أن يكون تغريبياً فجاً يسكنه الشعور بالنقص تجاه الغرب ، كما كان أبو رقية مثلاً ، وكان مؤمناً من دون أن يكون متزمتاً أو دجالاً يستخدم الدين لنيل الحظوة والسمعة . وباختصار كان نموذجاً للوطنية العربية التى كانت تبحث عن رموز لم توفق فى العثور عليها منذ بداية

الثورة العربية في مواجهة الحكم التركي ، وبفضل ما كان يتمتع به من استقلال في الرأي وإرادة قوية، وإحساس عميق بالتاريخ ، واستعداد للتضحية، نجح عبد الناصر في أن يجذب إليه ويستقطب جميع الآمال والتطلعات التي لم يتوقف الفكر السياسي العربي عن تغذيتها ورعايتها منذ النهضة، والتي كان يحلم في سبيل تحقيقها بمجيء ذلك المستبد العادل " (١١) .

ثالثاً : من الليبرالية إلى تجاوزها فكراً وممارسة :

لدى دراسة " الضباط الأحرار " الموقف من الأحزاب انقسموا إلى جماعتين : الأولى بقيادة عبد الناصر ، ترى إجراء الانتخابات النيابية بعد ستة شهور . والثانية يقودها عبد اللطيف البغدادي ، ترى أنه لا يمكن لغير " الضباط الأحرار " إنجاز الأهداف التي نادى بها منشوراتهم ، وأن قيادات الأحزاب لا يمكن أن تؤمن بأهداف لا تتفق ومصالحها ، وبالتالي فهي غير مؤمنة على تحقيقها ، مما سيجعل الصدام معها محتماً ، وعند الاقتراع تعادلت الأصوات ، فرجح محمد نجيب الاتجاه الذي يقوده البغدادي ، فاعتزل عبد الناصر رفاقه والتزم بيته ، وكتسوية للخلاف أخذ برأيه القاضي بمطالبة الأحزاب بتطهير صفوفها (١٢) .

وفي ١٩٥٢/٧/٣١ طلب إلى الأحزاب تطهير صفوفها أسوة بالجيش، وما أن باشرت الأحزاب ذلك حتى تفجرت الخلافات داخل كل منها ، فيما بين قيادات الصف الأول على خلفية الاتهام بعدم النزاهة والخروج على الانضباط الحزبي ، كما نشبت في كل منها صراعات بين الحرس القديم ورجالات الصف الثاني المتطلعين لأدوار قيادية ، وبدا وكأن دعوة التطهير فخ نصب للأحزاب فوِّقت جميعها فيه ، دون أن تدرك قياداتها أنها بصراعاتها أضعفت مواقف جميع الأعضاء في مواجهة الضباط الشباب ، مما يدل على قصور وعي النخب القائدة ، وتقديمها مصالحها الذاتية على مصالح أحزابها .

كما اشتبكت الأحزاب فيما بينها حول أيهما الأحق بأن يكون " حزب الثورة " ، إذ هيئ لقياداتها أن الثورة لا بد لها من حزب يجمع الجماهير من حولها ، فكان الوفد بما له من ماضي يتصور أنه صاحب الحق التاريخي في السلطة ، فيما يرى " الإخوان المسلمون " أنهم الأحق بحكم الدعوة التي يرفعون شعاراتها . وتسابق قادة الطرفين ، وقادة جميع الأحزاب على باب عبد الناصر - حين تبينوا أنه القائد الفعلي - كل يزكي نفسه ويطعن بالآخرين، وبذلك تشوهت صور الجميع أمام الضباط ، خاصة عبد الناصر الذي عبر عن إحساسه بالمرارة بصيغة عميقة الدلالة في كتاب " فلسفة الثورة " ، وبتأثير ذلك أخذ يتراجع عن الموقف الليبرالي الذي عرف به في الأيام الأولى، وصار أقرب إلى تبني الرأي القائل بمسئولية الثورة عن إنجاز مبادئها (١٣) .

وما إن اطمأن " الضباط الأحرار " لقوة مركزهم حتى كفوا لجنة فنية وقانونية بإعداد قانون للإصلاح الزراعي (١٤) ، وفي الوقت ذاته عقدوا جلسة حوار مع فؤاد سراج الدين ، رجل الوفد القوي ، أبدى خلالها حرصه على عودة الحياة النيابية وعدم ارتياحه للحديث الدائر حول الإصلاح الزراعي(١٥).

وبرغم ما بدا من أن الوفد رفض الإصلاح الزراعي ، ومعارضة كل من : رئيس الوزراء على ماهر ، وعضو مجلس الوصاية بهي الدين بركات ورشاد مهنا ، صدر في ١٩٥٢/٩/٩ القانون رقم ١٧٨ بتحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية ، مما يؤكد الجرأة في اتخاذ القرار، وحسن قراءة الواقع السياسي / الاجتماعي بمصر، إذ راهنوا على تأييد الجماهير ، وضعف مركز القوى المحافظة ، وقد استقبل القانون بتأييد جماهير الشعب والقوى التقدمية كافة ، فيما كانت المعارضة هامشية للغاية (١٦) . وبالنتيجة كسب " الضباط الأحرار " تأييد الساحة الداخلية ، وحققوا رصيماً شعبياً بعد أن اتضح انحيازهم للغالبية ونهجهم الاجتماعي .

وينظر لقانون الإصلاح الزراعي باعتباره " القانون الديمقراطي الأول في تاريخ مصر الحديث " ، إذ تضمن محاولة حل المشكلة الديمقراطية بالنسبة لأغلبية الشعب من الفلاحين ، بالحد من قوة الإقطاعيين وكسر شوكتهم ، وتحطيم ما تراكم من هيبة طاغية في الريف ، وبخلخلة القيود التي تكبل وتشل إرادتهم بتشجيعهم على التمرد والفكك من التبعية ، وتدريبهم على الجرأة على تحدى استغلال الملاك وهيبة الإقطاعيين (١٧) .

كما أنه في قبول استقالة وزارة على ماهر بسبب معارضة رئيسها وغالبية أعضائها إصدار قانون اعتبروه " ثورياً " ، وتحدى الوفد بعد اتضاح موقف رجله القوى من الإصلاح الزراعي ، ما يؤشر على بداية مرحلة الصدام المتصاعد مع قوى اليمين على اختلاف انتماءاتها الحزبية والفكرية .

ولأن عمليات تطهير الأحزاب لم توفر القناعة بسلامة إجراءاتها صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم الأحزاب ، الذي قضى بأن يتقدم كل حزب بإخطار لوزير الداخلية ، مدعماً ببيان عن نظام الحزب وأسماء أعضائه المؤسسين ، وموارده المالية ، مع شهادة إيداع أموال الحزب في أحد البنوك ، وأعطى وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الأحزاب ، كما أعطيت الأحزاب حق الرجوع للقضاء ، وبتدخل من عبد الناصر لدى وزير الداخلية استثنى الإخوان من الخضوع لأحكام القانون باعتبارهم جمعية ذات نشاط اجتماعي .

وفي مواجهة تعنت الوفد وتململ بقية الأحزاب ، قرر الضباط الاحتكام إلى الشعب ، وبين أيديهم منجزات ملموسة : طرد الملك ، وإلغاء الألقاب، والإصلاح الزراعي ، وتصعيد الحملة على الاستعمار ، ورفع شعار " ارفع رأسك يا أخی فقد مضى عهد الاستبداد " . وحين تيقنوا من أن شعبيتهم باتت أقوى من شعبية الوفد (١٨) ، توجه غالبية قادة الثورة إلى الوجه البحري ، فاستقبلوا أينما ساروا بأفواج هادرة من البشر ؛ ففي " سمنود " - مسقط رأس مصطفى النحاس - استقبلوا بحماس لم يشهده غير النحاس (١٩) . وشكلت تلك الاستقبالات نقطة فاصلة في الصراع مع الأحزاب ، إذ تأكد خلالها أن الشعب يقف بكل مشاعره مع الضباط ، متخلياً عن الأحزاب .

وكان مستشارو الضباط الحفويون د. عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة ، وسليمان حافظ نائبه ، و د. سيد صبرى أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ؛ يشجعون الضباط على تجاوز الدستور وتحدي الأحزاب ، بحجة أنها ثورة ، وأن " للثورة قانونها الخاص ، وأنه لا مبرر للتمسك بالدستور ، وأن البلاد في وضع ثوري وبحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فقه ثورة " (٢٠) . واتخذ الموقف ذاته فتحى رضوان ، قيادى الحزب الوطنى المشارك فى الوزارة . وجماعة الإخوان المسلمين ، وكان الإخوان يعملون على إبعاد القوى السياسية الأخرى ، وبالذات الوفد ، وفى تصورهم أن تكون لهم السلطة ؛ إذ كانوا يسعون لاحتواء الحركة والتحكم فى صناعة قرارها .

ولم تقاوم الأحزاب التقليدية ، بما فيها الوفد بجديّة ملموسة ، واستسلمت استسلاماً كاملاً ، ولم تكن تملك إمكانية المقاومة المؤثرة ، إذ ليس فى مقدورها أن تنافس " الضباط الأحرار " بما يطرحونه من أفكار وما يحققونه من منجزات ، فالوفد - وهو أبرزها وأنصعها تاريخاً وأكثرها شعبية - لم يكن سنة ١٩٥٢ الوفد الذى كان سنة ١٩١٩ ، " إذ كانت قد تسربت لقيادته عناصر تتناقض مصالحها مع ما يطرحه الضباط ، وبالنتيجة تراجع فاعليته وشعبيته ، خاصة والقطاع الأوسع من جماهير ١٩٥٢ لم يعاصر أمجاد الوفد بقدر ما عاش مسلسل تنازلاته منذ عقده معاهدة سنة ١٩٣٦ " .

وكانت حال بقية الأحزاب أكثر تدهوراً ، ولتدارى الأحزاب عجزها انطلقت فى جملة إشاعات ضد الثورة ، ويقرر البغدادي إن ذلك ما أفتق عبد الناصر بعدم جدوى التعاون مع الأحزاب " (٢١) ، وفى

١٩٥٢/١٢/١٢ أصدر محمد نجيب باسم " مجلس قيادة الثورة " قرار إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وفي ١٩٥٣/١/١٧ أعلن باسم المجلس أيضاً قيام فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تجرى بعدها الانتخابات ، وفي اليوم ذاته صدر قرار حل الأحزاب ومصادرة أموالها .

وحول ذلك كتب د. سيف الدولة : " قبل أن ينقضى عام ١٩٥٢ رأت الثورة أن مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة أشخاص فاسدين ، بل مشكلة نظام فاسد ، وأن حلها يكون بإسقاط النظام كله " ( ٢٢ ) . وفي ضوء ما جرى نلاحظ أولاً أن قرارات إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وحل الأحزاب ، وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ؛ لم تكن قرارات فردية أصدرها عبد الناصر ، وبالتالي يتحمل مسئوليتها التاريخية وحده ، وإنما كانت قرارات صادرة عن " مجلس قيادة الثورة " برئاسة محمد نجيب وبموافقة جميع أعضائه ، بمن فيهم خالد محيي الدين ، واستناداً لاستشارات قانونية صادرة عن أبرز الفقهاء الدستوريين بمصر ، وعلى رأسهم د. عبد الرزاق السنهوري ، وبتأييد وتشجيع قطاع غير يسير من القوى السياسية ، وفي مقدمتها " الإخوان المسلمون " .

وثاني ما نلاحظه أن الظروف الموضوعية التي واجهتها حركة " الضباط الأحرار " غداة انتصارها ، وبشكل خاص موضوع عمق التناقض فيما بين انحيازها للأغلبية المهيمنة تاريخياً ، وبين القوى والعناصر اليمينية الحريصة على مكتسباتها الموروثة ، كانت وراء تجاوز عبد الناصر الليبرالية فكرياً وممارسة ، وتوجهه نحو " الديمقراطية الاجتماعية " لحل إشكالية الديمقراطية والمشاركة السياسية .

رابعاً : الصراع مع محمد نجيب وأزمة مارس / آذار ١٩٥٤ :

أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٣/١/١٣ مرسوماً بتشكيل لجنة من خمسين عضواً لتعمل على " وضع دستور يتفق مع أهداف الثورة " ، كما أصدر في ١٩٥٣/٢/١٠ إعلاناً دستورياً ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال عهد بموجبه لمجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا ( المادة ٨ ) ، وبالسطة التشريعية لمجلس الوزراء ( المادة ٩ ) ، وبالسطة التنفيذية لمجلس الوزراء كل فيما يخصه ( المادة ١٠ ) ، وبالرقابة والمتابعة لمؤتمر يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مجتمعين ومفردين ( المادة ١١ ) ( ٢٣ ) .

ونلاحظ أن الإعلان لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وإنما اعتمد مركزية شديدة ، وبهذا فإنه من وجهة نظر ليبرالية خالصة يكون قد ألغى المشاركة في صناعة القرار والرقابة عليه ، مما يعنى تغييب الديمقراطية ، ولكن عندما يؤخذ بالحسبان انحياز مجلس قيادة الثورة للغالبية والتأييد الذي كان يلقاه من جماهير الشعب ؛ يبدو جلياً أن الذي غيب إنما هي مشاركة النخبة السياسية ليس إلا .

ولم يتم اللجوء إلى تشكيل حزب يتبنى " المبادئ الستة " ، وليكون " حزب الثورة " ، ولم يكن ذلك عسيراً بعد الإنجازات التي حققتها الثورة والتأييد الشعبي الواسع الذي أخذت تلقاه ، غير أن تجاوز الليبرالية فكرياً وممارسة أدى إلى تجاوز مبدأ " الحزبية " ، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد ، واعتماد تنظيم شعبي واحد يحرك ويستوعب وينظم الطاقات الشعبية المعطلة تاريخياً ، فأسست مطلع ١٩٥٣ " هيئة التحرير " ، وقد نص ميثاقها على العمل لجلاء الاستعمار ، وكفالة حق السودان في تقرير المصير ، وتأمين حقوق وحرريات المواطنين ، والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص ، والعمل على تنمية مصر ، ومساعدة الشعوب العربية ، ورعاية المبادئ القومية التي نصت عليها المواثيق الدولية ، وطاف عبد الناصر المحافظات يفتتح فروع الهيئة ، ويخطب شارحاً أهدافها وداعياً للانضمام إليها .

وفي تقويم " هيئة التحرير " ينتهى د. سيف الدولة إلى اعتبارها " المشروع الديمقراطي الأول في سبيل حل مشكلة الديمقراطية " ، وقد نظر إليها من زاوية اشتراك الجماهير - التي كانت غائبة ومغيبة - في منظمة حتى وإن كان اشتراكاً شكلياً ، إلا أنه أخرجها من الركود الذى كانت ترسف فيه، ويقول : " باختصار إن الثورة لم تحل في تجربتها الأولى مشكلة الديمقراطية، ولم تحقق شيئاً يهم الليبراليين ، ولكنها - في مصر الشعب - اقتحمت كل المواقع ، وأيقظت النيام ، وحملتهم حملاً على أن يفتحوا عيونهم على القضايا العامة ، وأن يستمعوا إلى أحاديث وأنشيد الحرية . أياً كان الأمر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلاً لا شك في صحته على إصرار الثورة على حل مشكلة الديمقراطية على مستواها الأكثر حدة وهو المستوى الشعبى " (٢٤) .

وإلى جانب محاولة حل إشكالية المشاركة السياسية على المستوى الشعبى الأكثر حدة ، تمثلت المشاركة على مستوى صناعة القرار في أربع ظواهر :

الأولى : جماعية القيادة ، وحول ذلك يقول محمد نجيب : " كنا كلانا - عبد الناصر ونجيب - مسئولين للجنة التي صارت " مجلس قيادة الثورة " ، ولم يعمل أحدنا إلى زمن طويل بدون تصديق إجماعى منه ( المجلس ) ، وكلما حدث اختلاف بين أعضائه كان يحال إلى المجلس الذى يجتمع مدة ما ، يمكنه أن يصل إلى قرار إجماعى ، ولو استغرق ذلك عشر ساعات " (٢٥) .

الثانية : حرية المناقشة على المستوى القيادى ، وحول ذلك يقول أمين هويدى : " كان باب المناقشة في مجلس الوزراء مفتوحاً للجميع على مصراعيه ، وإننى لأتساءل : مَنْ مِنَ الزملاء طلب الكلمة ولم تُعط له ؟ أو أراد أن يتحدث في موضوع وُحرمَ من ذلك أو فتح حواراً ومُنع من الاستمرار فيه " ؟ (٢٦) .

الثالثة : دراسة كافة الموضوعات دراسة وافية من قِبَل " اللجان الوزارية " ، التي كانت تضم رؤساء بعض الأجهزة التي تتعلق مهامها باختصاصات تلك اللجان ، وكان للجنة حق استدعاء من تراه من المختصين للاستشارة بأرائهم ، ولم يكن يدرج أى موضوع في جدول أعمال مجلس الوزراء إلا بعد أن تكون اللجان قد استكملت دراسته ، وأعدت تقريراً حوله ، ووزع على أعضاء مجلس الوزراء قبل عقد الجلسة المختصة لدراسته بوقت كاف . وكانت اللجان الوزارية بذلك مجالاً آخر أمام الوزراء وأجهزتهم ، وكذلك الآخرين لإبداء الرأى والمناقشة (٢٧) .

الرابعة : الاستعانة بخبراء أكفاء ، برغم كل ما كتب وقيل حول تقديم " أهل الثقة " على " أهل الكفاءة " ، كان للآخرين دورهم الملحوظ في مؤسسات الدولة ، وحول ذلك يقول جان لاكوتير : " دخل الوزارة تقنيون من جماعة الطليعيين أمثال : سيد مرعى ، وعباس عمار ، وفؤاد جلال ، فضلاً عن كبار الموظفين اللامعين أمثال : الاقتصادي على الجريتلى ، والقانونى بهجت بدوى . وهذا يذكرنا بدولة ديوجول، التي استعانت بمثل هذا الخليط من الأذكياء ، والمتفوقين (٢٨) .

وقبل أن ينقضى عام على إعلان فترة الانتقال تفجرت الأزمة داخل " مجلس قيادة الثورة " فيما بين محمد نجيب وبقية أعضاء المجلس ، الذين كانوا قد دفعوا به إلى الواجهة ، بحيث احتل قلوب الملايين باعتباره " البطل " الأسطورى الذى كان منتظراً . إلا أنه بالقبول الجماهيرى الذى لقيه تعاضمت ثقته بنفسه ، وتنامت عنده شهوة السلطة ، فأخذ يطالب باختصاصات تتجاوز مسؤوليته كقائد فريق ، وهذا ما لم ينكره فيما بعد (٢٩) ، ولم يفتن وهو في نشوة النصر إلى أن إنجازات الثورة المتوالية أخذت تكسبها كحركة رصيذاً شعبياً يتنامى بتسارع طردى ، كما تناسى هامشية دوره في الحركة أو يفتن إلى محدودية قدراته قياساً بدور وقدرات عبد الناصر .

وبدا في نظر زملائه متعطشاً للسلطة دون أن يكون مؤهلاً لذلك (٣٠) ، وكان طبيعياً أن يرفض الذين ثاروا على طغيان فاروق منح من يعتبرونه صنيعاً أيديهم سلطات أوسع مما كان لفاروق ، وأن يروا في

منحه السلطات التي طلبها عن طريق وسيطيه د. السنهوري وسليمان حافظ ، إمكانية أن يصبح ديكتاتوراً ، علاوة على أن ما كان يطلبه يتناقض مع ما درجوا عليه منذ شكلوا حركتهم وتواصل إثر تسلمهم السلطة من اعتماد أسلوب " القيادة الجماعية " .

وبذلك توالى الأزمات وأصبح تفجر الوضع مسألة وقت ، وحين لم يستطيع محمد نجيب أن يحصل على السلطات الواسعة بالتراضي قدم استقالته ، محاولاً أن يستغل شعبيته ، وتطلع النخبة الحزبية للديمقراطية ، بعد أن كان في مقدمة المطالبين بمد فترة الانتقال (٣١) ، وأخذ يتحدث عن أهمية الديمقراطية ، وضرورة إعادة الحياة النيابية ، وعودة الجيش إلى ثكناته ، وينتقد في مجالسه الخاصة - وبحضور الدبلوماسيين الأجانب - ممارسات زملائه في مجلس القيادة ، متخذاً موقفاً مناقضاً كلياً لموقفه عندما طلب إلى الأحزاب تطهير ذاتها .

وقبل المجلس الاستقالة ، وعين عبد الناصر رئيساً للوزراء ، وتعاطف الجمهور مع نجيب ، كما وقف إلى جانبه سلاح الفرسان " المدرعات " ، واغتنمت الأحزاب الفرصة محاولة استرداد الأرض التي فقدتها ، وتحت واجهة دعم نجيب واستعادة الديمقراطية سارعت تعيد تدعيم صفوفها المتداعية ، واتخذت نقابنا المحامين ، والصحفيين ، وأساتذة وطلبة الجامعات موقفاً مؤيداً ، وطالبت بحل " مجلس قيادة الثورة " ، وإعادة الحياة النيابية ، وإطلاق الحريات العامة ، وتشكلت " جبهة وطنية " من الوفد والأحزاب التقليدية ، والشيعيين ، والإخوان تحت شعار " إسقاط الديكتاتورية العسكرية " . ويلاحظ أنه لم يسبق لهذا التجمع أن شكل جبهة وطنية ضد الاستعمار البريطاني (٣٢) .

وامتدت الأزمة إلى داخل مجلس الثورة بانحياز خالد محيي الدين إلى نجيب ، وتفادياً لعواقب انقسام الجيش ، وتحسباً من تصادم وحداته ، أعلن عبد الناصر يوم ١٩٥٤/٣/٥ قرار المجلس بإلغاء الرقابة على الصحف والأحكام العرفية ، وعقد جمعية تأسيسية بطريقة الاقتراع العام لمناقشة مشروع دستور جديد وإقراره (٣٣) ، إلا أن تلك القرارات لم تجد من القوى المدنية ؛ الليبرالية واليسارية تفهماً منطقياً ، ولم يتم التعامل معها بإيجابية ، وعلى العكس من ذلك استخدم الجميع الحريات المتاحة لشن هجوم ضار على " مجلس قيادة الثورة " و " الضباط الأحرار " ، مما أثار مخاوف المجلس والضباط ، ويتهم خالد محيي الدين نجيب بأنه حاول استغلال تلك القرارات لتعزيز سلطانه ، كما يتهم الوفد والشيعيين بإساءة استخدام الفرصة (٣٤) .

وفي ١٩٥٤/٣/٢٥ اجتمع المجلس بكامل أعضائه ، وبحضور نجيب ، وبرز فيه اتجاهان : الأول يقوده عبد الناصر يؤيده الغالبية ، يرى السماح بقيام الأحزاب ، وبألا يؤلف مجلس قيادة الثورة حزباً ، ولا يُحرم أحد من ممارسة حقوقه السياسية ، وأن تشكل جمعية تأسيسية لها سلطة البرلمان بانتخاب حر ، تنتخب فور انعقادها رئيساً للجمهورية ، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وأن يحل " مجلس قيادة الثورة " يوم ١٩٥٤/٧/٢٣ ، باعتبار أن الثورة قد انتهت وسلمت البلاد لممثلي الشعب ، وقاد البغدادي الاتجاه المصر على استمرار فترة الانتقال ، ولدى التصويت فاز الاتجاه الأول ولم يعارضه سوى : البغدادي وجمال سالم ، وكمال الدين حسين ، وحسن إبراهيم ، فيما امتنع نجيب عن التصويت (٣٥) ، وتقرر أن يكلف خالد محيي الدين بتشكيل الوزارة .

ويذكر خالد محيي الدين أنه ونجيب وافقا على عودة الحياة النيابية مع حرمان من الحقوق السياسية كل من : النواب الذين صوتوا لقوانين مقيدة للحريات ، والنواب الذين رفضوا دفع ضريبة الأطنان ، ورؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي ، ويضيف بأن من عارضوا القرار كانوا يرون طرد الاستعمار أولاً ، ثم بحث موضوع الديمقراطية (٣٦) .

إلا أن قرارات ٢٥ مارس / آذار استفزت القوى التي رأت في تصفية الثورة إضراراً خطيراً بمكاسبها التي تحققت ، ومصادرة أحلامها التي عظمها الثورة ، ووقف يؤيد القرارات الحزبيين من الوفد إلى الشيوعيين وغالبية أعضاء النقابات المهنية ، وأساتذة الجامعة وطلابها ، وبالمقابل عارضتها نقابات العمال ، وأعضاء " هيئة التحرير " ، وجمهور الفلاحين وكادحو المدن ؛ أى جميع من كانوا مهمشين سياسياً في العهد السابق ، وأضرب عمال النقل العام ، وتوالى المظاهرات المؤيدة والمعارضة ، وعقد ممثلو مختلف أسلحة الجيش مؤتمراً سياسياً قرروا فيه تأييد حكم " مجلس قيادة الثورة " .

وبدت مصر على شفا حرب أهلية ، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات الجلاء ، وتتفاقم فيه حدة الأزمة مع السودان ، مما أظهر معارضى الحكم بمظهر المضعف للموقف الوطنى فى قضيتين طالما شغلنا الرأى العام ، وكانت قوى الإقطاع مستنفرة فى الريف ضد الإصلاح الزراعى (٣٧) ، وكلا الأمرين كان لهما شديد الأثر فى موقف مجلس قيادة الثورة ، ومجلس الوزراء بالتبعية . واجتمع المجلسان يوم ١٩٥٤/٣/٢٨ حيث أعلن د. نور الدين طراف أن الشعب والجيش ضد قرارات ١٩٥٤/٣/٢٥ وأيده عبد الحكيم عامر ، وطالب بإلغائها جميع الوزراء المدنيين فيما عدا د. عباس عمار، و د. على الجريتلى ، فنقر إلغائها ، كما تقرر إعادة الرقابة على الصحف (٣٨) .

وتباينت وجهات النظر - ولم تزل - بشأن إضرابات عمال النقل العام يوم ١٩٥٤/٣/٢٦ ، واشتراكهم فى المظاهرات المعادية لقرارات ٢٥ مارس / آذار ، إذ يدعى خالد محيى الدين أن عبد الناصر رتب الأمر مع الصاوى أحمد الصاوى نقيب عمال النقل ، إلا أنه يعقب بأن أى ترتيب ما كان ليجد له صدق لولا أنه لقي تجاوباً عند الجماهير ، ويضيف بأن الطبقة الوسطى كانت تخشى عودة الأحزاب التى احتقرتها ، فيما كان الفلاحون يخشون إلغاء الإصلاح الزراعى وعودة الاستبداد الإقطاعى ، بينما بدأ العمال يستمتعون بقانون يحميهم ضد الفصل التعسفى ، وأن حملات صحف " المصرى " و " الجمهور الجديد " و " روز اليوسف " استفزت الجيش وخاصة " الضباط الأحرار " (٣٩) .

فيما يذكر سيد مرعى أن يوسف صديق - عضو مجلس الثورة الماركسى - أول من اتصل بالصاوى محاولاً تحريك العمال لتأييد قرارات ٢٥ مارس / آذار ، إلا أن الصاوى رفض الاستجابة لطلبه وتحرك بالاتجاه المضاد حرصاً على مكاسب العمال ، وينفى نفياً قاطعاً أن يكون لعبد الناصر أى دور فى ذلك (٤٠) .

وكان لأحداث مارس / آذار ١٩٥٤ انعكاسات شديدة ، فمن جهة أولى عمقت القطيعة بين الثورة وبين المثقفين الليبراليين والماركسيين على السواء ، مما أثر على إشكالية الديمقراطية فى مصر ، إذ لم يقم المثقفون بدورهم التاريخى فى تعميق الوعى الديمقراطى وتبيان الأسلوب الأمثل للممارسة الديمقراطية فى الواقع العربى ، فى حين تزايد اعتماد الحكم على التكنوقراطيين والبيروقراطيين فى مشروعات التنمية التى اتسعت وتعددت ، ومن جهة ثانية تعززت قوة المؤسسة العسكرية ، وتزايد إحساسها بأنها وحدها حامية النظام ، كنتيجة لدورها فى دعمه فى مواجهة الثورة المضادة .

وبين من أرحوا أو كتبوا عن المرحلة تميز د. سيف الدولة بانتقاد علنى للموقف الذى اتخذته سنة ١٩٥٤ ، حين وقف مؤيداً تجمع الأحزاب . وفى تقويمه للأزمة كتب يقول : " لقد اختار الليبراليون والماركسيون العودة إلى الليبرالية ، واختار الثوار الثورة ، أما الماركسيون فلأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدى فى ديكتاتورية البروليتاريا أو مذهبهم المتطور فى الديمقراطية الشعبية ، فانحازوا إلى الليبراليين على أساس أن الليبرالية - كما اعتقدوا - تتيح لهم فرصة أكبر لتحقيق التناقض الطبقي وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للاستيلاء - فى النهاية - على السلطة ، وأصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين ، فأى الفريقين كان ديمقراطياً ؟ .. كلاهما ؛ الأولون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم

الليبرالي ، والآخرين كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الشعبي ، الأولون انحازوا إلى القلة الممتازة والآخرين انحازوا للأغلبية المسحوقة والمغبية . هذا على المستوى الفكري ، أما على المستوى الواقعي - نغنى واقع مصر عند قيام الثورة - فإن الأولين لم يكونوا ديمقراطيين بأى معنى ، وكان الثوار وحدهم هم الديمقراطيون " (٤١) .

وفي تقديرنا أن أزمة مارس / آذار ١٩٥٤ كانت معركة ديمقراطية بمعنى الكلمة ، إذ لم تكن المؤسسة العسكرية وحدها هي التي حسمتها لمصلحة عبد الناصر والذين وقفوا إلى جانبه من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وإنما كانت هناك مشاركة سياسية جماهيرية فاعلة جداً ، كان لها دورها التاريخي في هزيمة الثورة المضادة ، وكان فيها لكل من " نقابات العمال " و " هيئة التحرير " دور مؤثر للغاية .

خامساً : الصدام مع الإخوان المسلمين :

قبل أن يشكل عبد الناصر حركة " الضباط الأحرار " التحق وبعض رفاقه بجماعة " الإخوان المسلمين " ، ولم يطل مقامهم في الجماعة لعدم استطاعة قيادتها الرد على تساؤلاتهم السياسية والاجتماعية (٤٢) ، ومع ذلك بقى للجماعة تقديرها عنده لدرجة أنه قبيل التحرك ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ تولى إبلاغ الجماعة بموعد الحركة ، وفي الصباح كان عدد من شباب الإخوان يحرسون المنشآت العامة ومراكز العبادة ، غير أن بيان المرشد العام حسن الهضيبي بتأييد الحركة لم يصدر إلا بعد إعلان تسفير الملك يوم ٢٦ يوليو / تموز (٤٣) .

ولقد كان عبد الناصر شديد الحرص على استقلالية الحركة ، وعدم وقوعها تحت سيطرة أى منظمة حزبية ، فيما كان الهضيبي يطمح لأن يكون موجه الحكم الجديد وصاحب الكلمة الفصل في قراراته (٤٤) ، ووقع الصدام الأول بين الطرفين على خلفية مشاركة الشيخ أحمد حسن الباقورى عضو " مكتب الإرشاد " ، والمستشار أحمد حسنى في وزارة محمد نجيب الأولى (٤٥) ، وعندما اختلف " مجلس قيادة الثورة " مع على ماهر وغالبية وزرائه حول الإصلاح الزراعى ، انحاز الهضيبي إلى جانب رئيس الوزراء مؤيداً اقتراحه بأن يكون الحد الأعلى للملكية ٥٠٠ فدان .

وما بين ١٩٥٢/٧/٢٣ - ١٩٥٤/١٠/٢٦ غلبت الإيجابية على السلبية في علاقة " مجلس قيادة الثورة " - وبخاصة عبد الناصر - مع الإخوان ، فقد كان معظم المفرج عنهم فى أكتوبر / تشرين ١٩٥٢ من معتقلي الإخوان ، بمن فيهم قتلة النقراشى ، كما أعيد النظر فى محاكمة المتهمين باغتيال حسن البنا ، وتمت إدانتهم ، وكذلك حُكم وأدين إبراهيم عبد الهادى وعدد من الضباط فى قضايا معتقلي الإخوان ، واختير ثلاثة من الإخوان أعضاء فى لجنة وضع الدستور سنة ١٩٥٣ ، كما استثنى الإخوان من قرارى تطهير الأحزاب وحلها ، ولقد رحبت الجماعة بقرار الحل ورأت فى استثنائها الجماعة على أنه وليد رغبة عبد الناصر فى عدم وقفها إلى جانب الأحزاب فى جبهة واحدة (٤٦) .

وانقسم الإخوان يومذاك بين الداعين للتعاون مع مجلس الثورة ، وحل الجهاز الخاص ومعارضى الأمرين (٤٧) ، وعندما احتدم الخلاف بين قادة الإخوان ، واحتل بعضهم مركز الجماعة مطالبين باستقالة الهضيبي ، لجأ الطرفان إلى عبد الناصر ليفصل بينهم (٤٨) ، ولقد رأى الهضيبي ومناصروه فى " هيئة التحرير " محاولة لتجاوز دور الجماعة ، ولم يستجيبوا لدعوة عبد الناصر لدمج التنظيمين ، وإنما دخلوا فى صراع متصاعد مع الهيئة ، خاصة فى المهرجانات التى كانت تستقبل نجيب وقادة الثورة (٤٩) ، ولم يبد الهضيبي موقفاً إيجابياً تجاه المشاركة فى الأعمال الفدائية فى منطقة القناة عندما طلب منه ذلك للضغط على الإنجليز فى مفاوضات الجلاء (٥٠) .

وعلى خلفية اتصالات الهضيبي بالمستشار السياسي للسفارة البريطانية ، واعتبار ذلك إضعافاً للموقف التفاوضي المصري ، جرى اعتقاله

و ٤٥٠ من أنصاره ، وإعلان حل الجماعة (٥١) ، ويلاحظ أن حملة الدعاية الحكومية بالمناسبة حصرت بالمتورطين دون الجماعة (٥٢) . واستجابة لوساطة الملك سعود أفرج عن المعتقلين وأعيد إشهار الجماعة " كحركة دينية " ، وفي أزمة مارس / آذار ١٩٥٤ أيدت الجماعة نجيب والأحزاب بدايةً ، وشاركت في المظاهرات المطالبة بعودة " الديمقراطية " ، وكان عبد القادر عودة من أبرز الخطباء ، إلا أن عبد الناصر زار الهضيبي يوم ١٩٥٤/٣/٢٥ واتفق معه على تشكيل " لجنة لدراسة المشاكل المعقدة " ، وفي اليوم التالي نادى الهضيبي بالحاجة إلى حياة نيابية نظيفة ، وامتنع طلبة الإخوان عن المشاركة في مظاهرة الأحزاب التي اتهمت الجماعة بعقد صفقة مع النظام أنقذت حياته . وعندما أعيد حل الأحزاب بعد ١٩٥٤/٣/٢٨ استنثيت الجماعة من جديد (٥٣) .

وحين أعلن عن اتفاقية الجلاء أدانها الهضيبي ، إلا أن التعايش القلق بين الطرفين لم يتأثر كثيراً . وفي ١٩٥٤/٩/١٤ عقدت الجمعية التأسيسية للإخوان اجتماعاً بحضور ٩٦ عضواً من ١١٢ ، ولم يحضره الهضيبي ، وانقسم الحضور حول الموقف من الثورة فأيدها ٧٦ عضواً ( ٧٧ % من الحضور ، و ٦٧ % من مجموع الأعضاء ) وقرروا إعطاء الهضيبي إجازة ، وإعفاء أعضاء مكتب الإرشاد (٥٤) .

وفي ١٩٥٤/١٠/٢٦ جرت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر ، وأُعتبها اعتقالات طالت ٢٩٤٣ معتقلاً ، وشكلت : " محكمة الشعب " برئاسة جمال سالم ، وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي ، فأصدرت أحكاماً على ٨٦٧ شخصاً ، فيما أذانت المحكمة العسكرية ٢٥٤ شخصاً ، ونفذت حكم الإعدام بحق ستة بينهم عبد القادر عودة ويوسف طلعت ، فيما خفض حكم الإعدام عن الهضيبي ، ثم أفرج عنه صحياً ، وقد أفرج عن جميع المعتقلين قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٦ (٥٥) .

ومما سبق يتضح أن الصدام لم يقع مع " الإخوان المسلمين " كجماعة ، وإنما مع المرشد العام وأنصاره ، ولا على خلفية موقف من الإسلام أو الديمقراطية ، وإنما على دور في السلطة وتوجيه الحكم ، وذلك ما تكرر فيما بعد مع سيد قطب وأنصاره سنة ١٩٦٥ .

ونلاحظ أنه في مرحلة الحسم لم يلاحق سوى المتورطين في مواقف معادية ، كما أن عدداً غير يسير من الإخوان تواصل تعاونهم مع الحكم ، واحتلوا مناصب كبيرة في أجهزته . وبرغم ذلك يؤخذ على الحكم أنه في دعايته المضادة لم يميز بين القلة التي اصطفت إلى جانب القوى المعادية المحلية والأجنبية ، والأكثرية التي كانت أقرب إلى الإيجابية ، مما تسبب في أن تغدو الأقلية مستقطبة للأكثرية ومعبرة عن تيار أساسي في المجتمع ، كما أنه ما كان يجوز لحكم أذان تعذيب معتقلي الإخوان في العهد الملكي أن يقع في الخطيئة ذاتها ، بحيث أثر سلبياً على صورة ثورة تفردت بنقاء الصفحة نسبياً من ممارسة العنف ، قياساً بالثورات الكبرى في التاريخ .

وبرغم التجاوزات التي لا تنكر ، وما خلفه الصدام من تراكمات لم تسلم منها العلاقة فيما بين التيارين القومي والإسلامي ، إلا أنه يمكن القول بأن الصدام مع الإخوان لا يمكن اعتباره صداماً حول الديمقراطية بحال من الأحوال ، ولا يجاوز كونه فرعاً من صدام الثورة مع الثورة المضادة ، والشئ المؤكد أنه ما من نظام - ليبرالي أو غير ليبرالي - يتساهل مع قوة تحاول أن تقلبه بقوة السلاح ، أو يقبل أن يكون استعمال العنف المسلح أداة من أدوات تداول السلطة ، أو سبيلاً لفرض المشاركة السياسية ، وعليه يمكن القول بأن الصدام مع الإخوان - برغم التجاوزات المدانة - لا يعبر مطلقاً عن صراع من أجل الديمقراطية بحال من الأحوال .

سادساً : دستور ١٩٥٦ والتقدم على طريق " الديمقراطية الاجتماعية " :

شكلت يوم ١٣/١/١٩٥٣ لجنة لوضع الدستور برئاسة محمد فهمى السيد ، ضمت " ٣ " من أعضاء لجنة دستور ١٩٤٣ ، و " ٤ " من زعماء الوفد ، و " ٢ " من الأحرار الدستوريين ، و " ٢ " من السعديين ، و " ٣ " من الإخوان ، و " ٣ " من الحزب الوطنى ، و " ٢ " من الحزب الوطنى الجديد ، ورئيس الكتلة الوفدية ، وعضو من مصر الفتاة ، ورؤساء محكمة النقض ، ومجلس الدولة ، والمحكمة الشرعية العليا ، و " ٣ " من ضباط الجيش والشرطة ، و " ٣ " من أساتذة القانون الدستورى ، ورئيس جامعة القاهرة ، و " ١٩ " من كبار رجال الاقتصاد والسياسة المستقلين ، والشخصيات العامة بينهم " ٦ " من الأقباط (٥٦) .

و حين تقدمت اللجنة بالمشروع الذى أعدته تبين أنه يستهدف إقامة " جمهورية برلمانية " ، وعلى نحو يوحى بأن القوى الحزبية المشاركة فى اللجنة وضعت على صورة لا تدع للضباط الأحرار دوراً يؤديه فى الحكم ، مما تسبب فى رفض المشروع (٥٧) ، وقد علل عبد الناصر رفضه بأن اعتماد النظام البرلمانى يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب النواب فى فترات معينة ، ولا يفسح مجالاً لممارس الشعب أى سلطة ما بين الانتخاب والآخر .

وهذا ما اتفق عليه فقهاء القانون الدستورى بمصر ، كل من : ثروت بدوى فى موجز القانون الدستورى ص ١٣٥ ، وعبد الفتاح ساير داير فى القانون الدستورى ص ٤٤٤ ، وسليمان الطماوى فى القانون الدستورى المصرى ص ١٠٧ (٥٨) .

وتحت إشراف عبد الناصر وضع دستور ١٩٥٦ متجاوزاً الليبرالية شكلاً بأسلوب المشاركة الشعبية ، ومضموناً بوظيفة الدولة التى انتقلت بموجبه من مؤسسة ليبرالية سلبية إلى مؤسسة اجتماعية فاعلة . وهذا ما يتضح من نصوص المواد : (٤) التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى . (٧) ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . (٨) النشاط الاقتصادى حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع ، أو يخل بأمن الناس ، أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم . (٩) يستخدم المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طريقة استخدامه مع الخير العام للشعب . (١١) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية (٥٩) .

ونص الدستور على أن مصر دولة عربية ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، ودينها الإسلام . كما تضمن كافة الحريات ، والحقوق السياسية ، وقواعد النظام النيابى التى تضمنها دستور ١٩٢٣ . وأضاف إلى ذلك انتخاب رئيس الجمهورية باستفتاء شعبى ، واستفتاء الشعب فى المسائل الهامة ، بما فيها تعديل الدستور . وكذلك نص على قيام " الاتحاد القومى " عن طريق الانتخاب ، وبموجبه أعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة ، فيما أعطى مجلس النواب حق محاكمة رئيس الجمهورية ، واستجواب الوزراء ، وسحب الثقة منهم وفى تقويمه يقرر د. سيف الدولة : " بكل المقاييس النظرية كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من أى دستور سابق ، لأنه أضاف إلى ما سبق ولم ينتقص منه شيئاً مما كان للشعب من قبل " (٦٠) .

وليس من شك أن دستور ١٩٥٦ تجاوز الليبرالية شكلاً ومضموناً ، ولكنه لم يؤسس لنظام فاشى ، وهذا ما ينفيه أستاذ القانون الدستوري جورج باردو - الذى يعد أفضل المختصين الفرنسيين - فهو يقول : " لا .. ليس هذه فاشية .. بل قيصرية تقنية تجمع بيد الزعيم سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة " (٦١) .

وحين يؤخذ فى الاعتبار أن عبد الناصر لم يكن يمثل طبقة مستغلة ، وإنما كان منحازاً إلى أبعد حدود الانحياز للغالبية التى تعانى من الاستغلال ، يتضح أن " القيصرية التقنية " كانت غايتها الدفع باتجاه تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية ، وتذويب الفوارق الطبقة .

وكثيراً ما وجه الانتقاد لدستور ١٩٥٦ - والتجربة الناصرية بشكل عام - من ناحية " مركزية السلطة " ، وغالباً ما ذهب ناقدو " المركزية " إلى الادعاء بأن ذلك من بعض التراث المصرى فى الحكم ، الذى تولد عن مجتمع النهر ، والذى جرت محاولة فرضه فى سوريا على عهد الوحدة من منطلق " التمصير " . وقد فات الناقدون أن " مركزية السلطة " فى التجربة الناصرية إنما نشأت بفعل التحول فى وظيفة الدولة من السلبية ( الليبرالية ) إلى الإيجابية ( الاجتماعية ) ؛ ذلك لأن الدولة حين تلتزم بتوظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة لإشباع حاجات المواطنين ، فإنها مضطرة لاعتماد خطة مركزية شاملة ، لا يمكن تنفيذها بأكبر قدر ممكن من النجاح بدون سلطة مركزية تنفيذية قوية تتابع تنفيذ الخطة فى كل مجالاتها ، ثم إن النظم الاشتراكية - أو التى تتجه اشتراكياً - لا تعرف المناصب الشرفية . وعليه فسلطات الرئيس فى دستور ١٩٥٦ - ودستور ١٩٦٤ من بعده - سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره فى مجتمع يتحول اشتراكياً (٦٢) .

وبعد الاحتفال بالجلء يوم ١٩٥٦/٦/١٨ جرى الاستفتاء على الدستور ورئاسة عبد الناصر للجمهورية يوم ١٩٥٦/٦/٢٥ ، وبالنص على الاستفتاء الشعبى ، أخذاً بالنظام الذى أدخل فى وسط أوروبا مع مطلع القرن العشرين ، لاستكمال قصور النظام الليبرالى . وكان صعود النازية والفاشية قد أوقف العمل بالاستفتاء الشعبى ، حتى أعادته فرنسا بموجب دستور ديغول سنة ١٩٥٨ ؛ أى بعد إقرار دستور ١٩٥٦ .

وبإصدار الدستور وانتخاب الرئيس انتهت فترة الانتقال ، وحل " مجلس قيادة الثورة " ، وألغيت الأحكام العرفية . وكانت معظم المعتقلات قد صفيت ، واستبعد عدد من " الضباط الأحرار " ممن تولوا المسؤولية الأمنية وفى " هيئة التحرير " ، الذين شوهدت صورتهم شعبياً ، وأجريت الانتخابات العامة بحرية نسبية ، وأضفى المجلس الشرعية على النظام (٦٣) .

ودخلت المرأة مجلس النواب لأول مرة فى تاريخ البلاد العربية . وكانت الانتخابات قد تمت بموجب قانون الانتخاب رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، والذى أطلق حق الانتخاب بدون قيود لأول مرة فى تاريخ مصر ، وبموجبه خفض سن الناخب إلى ١٨ سنة، وتأمين المرشح من ١٥٠ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً ، ومنحت المرأة حق الانتخاب والترشيح ، ومنح العسكريون حق الانتخاب ، وجعل الانتخاب إجبارياً ، بفرض جنيه غرامة على المتخلف ، وذلك لحمل الجمهور على المشاركة .

ومنذ اليوم الأول للثورة اهتم عبد الناصر بالإعلام والإعلاميين ، وأقام صلات وثيقة بكبار الصحفيين بمصر ، وكان حريصاً على متابعة الصحف العربية والأجنبية ، كما اهتم بالإذاعة ، ومن بعد بالتلفزيون ، كأداة للتواصل مع الشعب وتشكيل الرأى العام ، ولتحقيق هذه الغاية أنشئت وزارة " الإرشاد القومى " ، وأسست " دار التحرير للطباعة والنشر " ، التى صدرت عنها مجلة " التحرير " وصحيفة " الجمهورية " ، كما صدرت صحيفتا " الشعب " و " المساء " ، وتولت الصحافة والإذاعة إبراز منجزات النظام ، وفضح فساد العهد الماضى ، كما أنشئت إذاعة " صوت العرب " ، وعدد من الإذاعات الموجهة لأفريقيا

وآسيا بعدد من اللغات. ولقد نمت أجهزة الإعلام الرسمية وطورت ، ونجحت نجاحاً هائلاً فى تأثيرها بمصر وعلى مدى الوطن العربى ، وفى معظم العام الثالث ، وحدث كثيراً من متابعة الإذاعات الاستعمارية بحيث غدت الأشد تأثيراً فى رأى العام عربياً وإفريقياً.

وليس أدل على ما حققته أجهزة الإعلام المصرية يومذاك من الاهتمام البالغ الذى أولته " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " لتأثير " صوت العرب " ، وحين تبين لها صعوبة إنشاء إذاعة بديلة منافسة " وجدت أن أفضل حل هو إسكاتها فى أول مناسبة ، وهذا ما حاولته الطائرات الإسرائيلية عام ١٩٥٦ " (٦٤) .

فى حين لم تشهد الصحف القائمة تطويراً ، وبقيت لأصحابها كامل حريتهم ، ولم يستبعد أحد من المسئولين عن صحف " أخبار اليوم " و " الأهرام " و " دار الهلال " و " روز اليوسف " ، برغم نشر كشف المصاريف السرية فى العهد الملكى ، وفيما عدا " روز اليوسف " التى مارست النقد لم تمارس سواها نقد ما جرى ، رغم رفع الرقابة عام ١٩٥٦ ، مما يدل على أنها ظلت بعيدة عن التجاوب الفعال مع روح الثورة (٦٥) ، مع أنه توفرت حرية النقد الموضوعى المتحرر من الغرض ، وهذا ما يوضحه خالد محمد خالد فى مذكراته ، فهو يؤكد أنه منذ أصدر كتابه " الديمقراطية أبداً " فى الشهور الأولى للثورة ، وحتى اليوم الذى لقي فيه عبد الناصر وجه ربه ، توفرت له حرية النقد كاملة ، ويقرر " إن عبد الناصر لا يعاقب على النقد ، وإنما يعاقب على الحقد " ، ويذكر أنه كتب ناقداً دستور ١٩٥٦ ، ومعتبراً " الاتحاد القومى " الحزب الواحد ، وأن عبد الناصر قرأ المقال وأقره ، وسمح بنشره كاملاً ، وأن الباقورى نقل إليه قول عبد الناصر : " إننى صرت أفضل أن أقرأ لخالد المؤيد " (٦٦) .

وليس ينكر أنه شاب الممارسة العملية قصور ، ووقعت تجاوزات بحق المعارضين من اليمين واليسار ، إلا أن التجربة لقيت استجابة غالبية الشعب العربى بمصر ، جسدها الالتفاف الواسع من حول قيادة عبد الناصر ، ولا يعود ذلك الالتفاف إلى المنجزات التى تحققت والآمال التى تعاضمت فحسب ، وإنما أيضاً لأن تركيز السلطتين ؛ التشريعية والتنفيذية بيد عبد الناصر لم يتسبب بخسارة جماهير الشعب سلطة كانت تملكها فشعب مصر " لم يكن يحكم ولا كان يشارك فى الحكم ، ولم تكن لإرادته أثر يذكر فى شئون السلطة والصراع على توليها بين الأحزاب والقصر والمحتلين " (٦٧) .

يضاف إلى ذلك أن التحول باتجاه " الديمقراطية الاجتماعية " المتمثلة بتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، كان النظام الذى يتجه إليه التطور الديمقراطى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي كان التحول المستجد متوافقاً مع التوجهات الديمقراطية المعاصرة ، الأمر الذى يحسب للتجربة الناصرية .

سابعاً : البعد الديمقراطى فى تجربة الوحدة المصرية / السورية :

القول الشائع ، حتى فى أوساط القوة والعناصر القومية الوجدوية ، أن سوريا خلال عهد الوحدة عانت من الافتقار للديمقراطية ، وغياب المشاركة السياسية ، وإن ذلك كان فى مقدمة عوامل نجاح الردة الانفصالية . فى حين يدعى غير القوميين - على اختلاف انتماءاتهم - أن سوريا خسرت بالوحدة الديمقراطية ، وأن التطلع لاستردادها أبرز عوامل الانقلاب على الوحدة . وبرغم اتضاح الدور الخارجى فى تدبير ، وتمويل ، وإنجاح المؤامرة الانفصالية ؛ لم يُعد القوميون وغير القوميين النظر فى مقولاتهم حول غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية فى عهد الوحدة .

ولقد سبقت الإشارة إلى أن قصور النظام الليبرالي كان أبرز عوامل الانقلابات العسكرية وتأييدها نخبياً وجماهيرياً ، وفي دراسة للواقع في المشرق العربي انتهى عدد من علماء السياسة والاجتماع العرب إلى القول : " لقد أدت الديمقراطية البرلمانية إجمالاً إلى مزيد من التسلط المحلى في سوريا والعراق " (٦٨) ، ومع أنه تمت إعادة تفعيل مؤسسات النظام الليبرالي بعد سقوط الشيشكلي في ربيع ١٩٥٤ إلا أن الليبرالية لم تُستعد ، إذ تميز الواقع الجديد بأن كان لقوى اليمين أكثرية عددية ساحقة في جميع تلك المؤسسات ، كما احتفظت بسيطرتها الاقتصادية ، ونفوذها الاجتماعي ، بينما كان تحالف كبار ضباط الجيش مع اليسار - بقيادة البعث - هو المتحكم بالقرار السياسي . ولأن أياً من طرفي المعادلة لم يملك قدرة إلغاء دور الآخر ؛ لم يكن النظام القائم ليبرالياً ولا ثورياً ، وإنما كان موضوع صراع ضمنى بين مدعى الليبرالية ودعاة " الديمقراطية الشعبية " .

وكانت جميع أحزاب سوريا متخلفة على صعيد الفكر ، والتنظيم ، والتفاعل مع الجماهير ، وعلى نحو غير متميز كفيلاً عما سبقت الإشارة إليه من تخلف " المؤسسة الحزبية " العربية ، فيما كانت الصحافة السورية تعيش واقعاً مأزوماً ، وصل بخالد العظم حد الإدعاء بأنها كانت تمر بأسوأ أيامها منذ الاستقلال ، وأن أصحابها كانوا يقبضون من الحكومة ، والشركات ، والمصارف ، والدول العربية ، والعملاء الأجانب (٦٩) ، بينما لم يضع سقوط النظام الديكتاتوري حداً لتجاوزات " المكتب الثاني " غير الممكنة الحدوث في نظام ليبرالي (٧٠) .

وفي ضوء الواقع عشية الوحدة يمكن الجزم بأن سوريا لم تخسر بالوحدة نظامها الليبرالي ، ذلك لأنه كان قد سقط عشية انقلاب حسنى الزعيم في ربيع ١٩٤٩ ، ولم يستعد غداة سقوط الشيشكلي في ربيع عام ١٩٥٤ ، والشىء المؤكد أنه لو أن الليبرالية كانت قائمة لما قبل اليمين ، صاحب الغالبية الساحقة في المجلس النيابي بالوحدة مع مصر ، بعد أن بات واضحاً انحياز نظام عبد الناصر للغالبية ، ومباشرته عملية تغيير جذرية لصالحها ، اقتصادياً واجتماعياً ، ناهيك عن تجاوزه الليبرالية شكلاً ومضموناً .

ونلاحظ أن جميع موانئ الوحدة المتفق عليها جاءت متوافقة مع ما كانت قد انتهت إليه التجربة الناصرية ، وبخاصة تجاوز الليبرالية شكلاً ومضموناً ، ومع ذلك أقرها ووقعها جميع صناعات القرار السوري ، مدنيين وعسكريين ، وجميع النواب الذين حضروا جلسة إقرار بيان الوحدة يوم ١٩٥٨/٢/٥ ، كما أقرها شعب سوريا بما يقارب الإجماع في استفتاء عام غير مطعون به ، وبذلك تكون الوحدة قد تمت ديمقراطياً ، في حين فصلت بانقلاب عسكري ، وقد حالت القوى الانفصالية دون الاستفتاء على إعادة الوحدة ، لإدراكها أن غالبية شعب سوريا مع الوحدة بقيادة عبد الناصر ، برغم كل ما قيل حول افتقار الديمقراطية وغياب المشاركة السياسية .

وبموجب الموانئ التي وافقت عليها نخب وجماهير سوريا اعتمد نظام دستوري يتولى بموجبه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية يعاونه وزراء يعينون من قبله ، ويتولى السلطة التشريعية مجلس نيابي يختار أعضاؤه بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشكل المواطنون اتحاداً قومياً تبيين طريقة تكوينه بقرار من الرئيس ، الذى فُوض بوضع دستور مؤقت . وفي ذلك دلالة قاطعة على أن شعب سوريا ، وبإرادة حرة ، أعطى عبد الناصر سلطات أوسع بكثير من سلطات الرئيس في جمهورية رئاسية ، وعلى أنه اختار " الديمقراطية الاجتماعية " لتحقيق التغيير الاقتصادي / الاجتماعي الذى لم يستطع تحقيقه فى ظل الليبرالية .

ويذكر خالد العظم أن أكرم الحوراني ، وصبرى العسلى ، وبقية الوزراء لم يقرروا فقط قرار حل الأحزاب ، وإنما تباروا فى تعداد مضارها وذكر استغلال نوابها للنفوذ (٧١) . فيما كان ميشيل عفلق شديد الحماس للاتحاد القومى وبينى على قيامه الآمال (٧٢) . ولا نحسب أن أحداً ممن شاركوا فى مباحثات الوحدة ، وصاغوا بيان إعلانها ، ووقعوا عليه ، والذين أقروه فى مجلس النواب ؛ كان فاقداً أهلية

التصرف ، أو كان وعيه مغيباً ، ولكن كلاً منهم تصرف من منطلق تصوره بأنه يقر أفضل البدائل المتاحة لتحقيق مصالحه ومصالح حزبه ، أو الفئة التي ينتمي إليها .

ولم تخرج ممارسات عبد الناصر طوال عهد الوحدة عن حدود صلاحياته الدستورية ، كما أنه تصرف باعتباره ممثل الدولة بإقليمها السورى والمصرى ، ولقد كان لأبناء الإقليم السورى نسبة أعلى من نسبتهم العددية كمواطنين فى جميع أجهزة الدولة ، من نواب الرئيس إلى الوزراء إلى السفراء والدبلوماسيين . فيما كان جميع الذين تولوا المسؤولية التنفيذية فى الإقليم السورى من أبنائه ، ولم يصدر قرار رئاسى خاص بالإقليم السورى دون مناقشته مسبقاً مع أبناء الإقليم .

ولقد أراد عبد الناصر من " الاتحاد القومى " أن يكون وسيلة تفاهم الطبقات بدلاً من تصارعها ، وتفاعل الأفكار بدل تصادمها ، وصولاً لأوضاع اجتماعية متكافئة ، وليكون أداة توظيف طاقات الشعب لمواجهة تحديات التقدم العلمى المتسارع ، وحدد تشكيله على أساس الانتخاب العام من القاعدة ، وصولاً إلى " المؤتمر القومى العام " الذى يعتبر السلطة العليا فى الدولة (٧٣) . ويذهب د. سيف الدولة إلى أن القضاء المصرى وكل شراح القانون يرون أن " الاتحاد القومى " حول الشعب المنظم إلى سلطة دستورية رابعة ، واستهدف أن يكون الشعب مشاركاً فى العمل السياسى ، ليس فى فترة الانتخابات النيابية فحسب ، كما جرت العادة ، وإنما قبل الانتخابات وفيما بين كل انتخاب وآخر (٧٤) .

وقبل انتخابات " الاتحاد القومى " فى صيف ١٩٥٩ طالب نائب الرئيس أكرم الحورانى بشطب الذين يتم الاعتراض عليهم ، للحيلولة دون تسرب العناصر الرجعية ، الأمر الذى رفضه عبد الناصر ؛ محتجاً بأن ذلك سيؤدى إلى تشكيل معارضة للتنظيم قبل قيامه ، وأنه ليس ممكناً التحرى عن حوالى ١٣٠ ألف مرشح فى الإقليمين حتى يكون الشطب على أساس سليم . وذكر أنه تمت ممارسة الشطب فى انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، وقد أحس أن ذلك خلف آثاراً سلبية على تصور الناس للانتخابات (٧٥) ، وتسبب عدم الأخذ بقرار الشطب فى انقسام البعثيين السابقين ، فالجناح الموالى للحورانى انسحب من الترشيح ، واستقال من كان قد نجح من عناصره بالتركىة ، بينما قرر موالو عفلق خوض المعركة الانتخابية . غير أن هذا الجناح انقسم على نفسه حين تبين تدخل أجهزة وزارة الداخلية ضد المرشحين من البعثيين السابقين ، وبالنتيجة انسحب حوالى ٩٠% من البعثيين السابقين الذين رشحوا أنفسهم (٧٦) .

ولأن الانتخابات لم تجر على خلفية صراعات سياسية أو اجتماعية ، ولا فيما بين أحزاب ومنظمات متنافسة ، وإنما بين أفراد مستقلين ، لجأ غالبية المرشحين إلى الاستقواء بالعصبيات المحلية ، وبالذات العائلية والطائفية ، والعلاقات الشخصية ، الأمر الذى يسر للعناصر اليمينية احتلال مواقع قيادية فى تشكيلات " الاتحاد القومى " على مختلف المستويات ، بحكم ما لها من نفوذ اجتماعى ، وعلاقات ممتدة ، وإمكانيات اقتصادية .

يضاف إلى ذلك الآثار السلبية لمدخلات وزارة الداخلية ، ذلك لأن الأجهزة بشكل عام حريصة على الموالاة التامة ، وبالتالي فهى أقرب إلى الانفتاح على العناصر الانتهازية والنفعية والمستعدة للسير فى ركاب كل حاكم ، مقابل انغلاقها تجاه العناصر الحريصة على احترام الذات ، ورفض منطق الاستزلام . وبالنتيجة افتقدت لجان " الاتحاد القومى " خاصة فى الإقليم السورى ، غير يسير من الكفاءات الراضة مبدأ الولاء المطلق ، التى ابتعدت أو أبعدت ، وكان فى ذلك خسارة لا تنكر لوجود عناصر من مختلف الانتماءات ، والتى كانت صادقة الإيمان بالوحدة واضحة الالتزام بقيادة عبد الناصر .

وكمحصلة لمجمل الظروف التى أحاطت بتشكيل " الاتحاد القومى " لم يأت كما أراده عبد الناصر تنظيمياً شعبياً متميزاً بدرجة عالية من الكفاءة ، ولا جاء الأداة الأكثر فاعلية فيما بين القيادة والقاعدة ، إذ تسربت

لصفوفه الأولى عناصر تتناقض مصالحها تناقضاً عدائياً مع الأهداف التي أريد منه تحقيقها . إلا أن المناخ الثوري العام الذي كان قائماً ، وتواصل تفاعل عبد الناصر مع الجماهير - كما سبق بيانه - حالاً دون أن تشكل لجان " الاتحاد القومي " في أي موقع أداة السلطة في قمع الشعب أو تزييف إرادته .

وأقصى ما يمكن أن يوجه إليه من نقد ، قصوره عن أن يكون أداة تواصل فاعلة بين القيادة والقاعدة ، ولكنه ما كان مطلقاً أداة تواصل سيئة ؛ ذلك لأنه لم يجاوز كونه مؤسسة قاصرة ، من بين مؤسسات نظام تديره قيادة كارزمية تقدمية التوجه ، شديدة الالتزام بالأهداف القومية ، واضحة الانحياز للجماهير .

وإذا كانت بعض قيادات الصف الأول في الإقليم السوري أيدت الانفصال ، وشاركت في أول وزارة انفصالية ، فقد كان في مقابلها العديد من رجالات الصف الأول الذين قادوا التيار الوحدوي المقاوم ، وشكلوا قيادة أبرز حركتين سياسيتين ناضلتا لإعادة الوحدة : " حركة الوجدانيين الاشتراكيين " و " الجبهة العربية المتحدة " ، وذلك إلى جانب عناصر حركة القوميين العرب ، الذين كان لهم وجودهم الملحوظ بين قيادات " الاتحاد القومي " . وبرغم قصر تجربة " الاتحاد القومي " في الإقليم السوري ؛ إلا أنها تركت أثرها سياسياً واجتماعياً ، وفي ذلك قيل : " إن عهد الوحدة كان للعديد من الشخصيات السورية مفتاح صعودها إلى العمل السياسي في السنوات التالية " (٧٧) .

وفي سنة ١٩٥٩ أمتت صحف ومجلات دور : الأهرام ، وأخبار اليوم ، والهلال ، وروز اليوسف ، حتى لا تبقى بتصرف أصحابها ، ولوضع وسائل النشر والإعلان التجاري بيد الدولة ، كما تقضى بذلك طبيعة النظام الاشتراكي المستهدف ، فيما تم تنظيم صحافة الإقليم السوري بالاتفاق مع أصحابها ، كما تواصل تطوير وتحديث سائر أجهزة الإعلام ودعمها بالكفاءات المؤهلة ، وكننتيجة لما أحدثته الوحدة في الواقع العربي ، تضاعف تأثير إعلام دولة الوحدة في المحيط القومي ، مما أسهم في بلورة رأى عام عربي فاعل ومؤثر في مجريات الأحداث ، بحيث باتت تحسب حساباته القوى المضادة العربية ، والإقليمية ، والدولية .

وكان لضراوة الصراع الذي اشتد في المنطقة في أعقاب قيام الوحدة ، ولتفجر الصراعات في أوساط قوى التحرر العربي عقب ثورة العراق في ١٤/٧/١٩٥٨ تأثير ملحوظ على حرية التعبير ؛ حيث غلبت على مسئولى الرقابة وسائر الأجهزة الإعلامية نظرة التوجس تجاه كل ما يوحى بالتعارض - وليس فقط التناقض العدائي - مع الحكم ونهجه القومي التقدمي ، وبالتالي تواصلت عمليات تدخل الرقيب وفرض الضوابط الكابحة ، وبالنتيجة لم يكن هامش الحرية واسعاً ، حتى بالنسبة للملتزمين بالفكر القومي التقدمي ، إلا أن الهامش لم يكن شديد الضيق كما هو الانطباع الشائع .

وهناك شواهد على تدخل عبد الناصر لصالح حرية التعبير كلما عرف بتجاوزات الأجهزة . وفي حدود مفاهيم " الديمقراطية الاجتماعية " يمكن القول إنه توفر في الجمهورية العربية المتحدة مجال لحرية التعبير لم تحظ بمثله أغلب التجارب المماثلة المعاصرة لعهد الوحدة ، أو تلك التي جاءت في أعقابها .

وكان موقف المنظمات الشيوعية والمتقنين الماركسيين قد شهد تحولاً إيجابياً نحو عبد الناصر ونهجه ، في أعقاب مؤتمر باندونج وصفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ ، أدى إلى انفتاح النظام إلى حد ما تجاه الطرفين ، تمثل بتصفية المعتقلات سنة ١٩٥٦ ، غير أن تفجر الخلافات فيما بين قادة ثورة العراق ، وما استتبعه من صراع دام فيما بين عبد الكريم قاسم ومناصريه من الشيوعيين ، وبين العناصر والقوى القومية المعارضة نهجه الانفصالي، وعدائه الصريح للحركة القومية العربية ، كان له انعكاساته على الصعيد القومي عامة، وفي الجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص ، إذ سرعان ما عادت الأحزاب

الشيوعية في البلاد العربية إلى التهجم على الفكر والعمل القومي العربي ، والدفاع بحرارة عن الكيانات القطرية ، وإثارة مختلف التطلعات المعادية للوحدة ، والدفاع عن الحريات الليبرالية ، ومصالح الرأسماليين العرب (٧٨) .

وتحول الموقف تجاه عبد الناصر وقيادته ونهجه ، فإذا كانت أوصاف الفاشية والديكتاتورية العسكرية قد سقطت عنه ، واستبدلت بالوطنية والثورية والديمقراطية في أعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، فإن هذه الأوصاف الجديدة سقطت في ١٩٥٩ (٧٩) . وقد استتبع ذلك العودة لاعتقال الشيوعيين وملاحقتهم ، إلا أن ما لاقوه في الجمهورية العربية المتحدة لا مجال لمقارنته مطلقاً بما لاقاه القوميون في العراق على يد الشيوعيين وأنصارهم .

وكان لثورة العراق انعكاسها أيضاً على مواقف بعض العسكريين والساسة السوريين ، الذين لعبوا دوراً تاريخياً في قيام الوحدة ، إذ أخذ بعضهم يعمل لتحقيق وحدة - أو اتحاد - العراق مع الجمهورية العربية المتحدة بهدف أن يشكل العراق ، بإمكاناته البشرية والمادية - إلى جانب الإقليم السوري - نوعاً من التوازن مع الثقل المصري في دولة الوحدة . مما يدل على تنامي الروح القطرية في دولة الوحدة ، كما يتضح ذلك عند أحمد عبد الكريم (٨٠) . وذلك على خلاف عفيف البزري وأمين النفوري اللذين اتهما بتحذير عبد الكريم قاسم من الوحدة (٨١) .

أما ميشيل عفلق فقد حاول أن يستثمر الدور البعثي في ثورة العراق لتحسين مركز جناحه في دولة الوحدة ، وإلى جانب اندفاعه في طلب تحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة ، باشر نقد الأوضاع في الجمهورية العربية المتحدة وقصورها الديمقراطي بالمفهوم الليبرالي ، ثم تقدم مع الحوراني والبيطار بطلب تشكيل " لجنة سداسية " تقوم بدور " القيادة الجماعية " تضم ثلاثة مصريين وثلاثتهم عن الإقليم السوري ، الأمر الذي رفضه عبد الناصر باعتباره مطلباً غير دستوري ولا ديمقراطي .

ولقد انقسم البعثيون تجاه الوحدة والحكم إلى أربعة أجنحة ؛ الأول : بقيادة ميشيل عفلق ، الذي بدأ نقده قبل انقضاء العام الأول للوحدة ، واستقر في بيروت متخذاً من جريدة " الصحافة " منبراً لنقده الصريح والضمني لنهج عبد الناصر ، والثاني : بزعامة الحوراني ، الذي تولى أنصاره عدة مناصب وزارية دخلوا بسببها في صراع مع شركاء الحكم ، والتزم نهجاً أقرب إلى التأييد لفترة انتهت باستقالته في ١٩٥٩/١٢/٣٠ ليتخذ موقفاً إقليمياً معادياً للوحدة والنظام ، الأمر الذي أفاد القوى المضادة التي كانت تتبلور وتقوى يوماً بعد يوم (٨٢) . والثالث : بزعامة د. وهيب الغانم ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين ، الذين لم يلتزموا بحل الحزب ، واتهموا عبد الناصر وعفلق بالضلوع بمؤامرة أمريكية لتصفية الحركة الشعبية في سوريا (٨٣) ، وإن كان هذا الجناح الأقل بروزاً على المسرح السياسي في عهد الوحدة، إلا أنه كان الأقرب والأكثر تفاعلاً مع " اللجنة العسكرية " التي سيطرت على الحكم في سوريا عقب ١٩٦٣/٣/٨ (٨٤) .

وكان الجناح الرابع بقيادة عبد الله الريماوى ، أمين فرع الأردن ، وعدد من رجال الصف الثاني من البعثيين السوريين المؤيدين للوحدة وقيادة عبد الناصر ، الذين يرون انتفاء التناقض العدائي بين الحكم والشعب ، وأن المبالغة في ذكر الأخطاء ووضعها في غير مجالها ، والضغط الدعائي للمطالبة بحلول للمشاكل المستجدة من أبرز الأساليب المعادية للحركة القومية العربية في المرحلة الجديدة التي أعقبت قيام الوحدة (٨٥) .

ويمكن القول إن العلاقة الناصرية / البعثية خلال عهد الوحدة ، لا تكاد تختلف كثيراً عن العلاقة الناصرية / الإخوانية في سنوات الثورة الأولى ، بفارق أن البعثيين لم يلجئوا للعنف المسلح ، ولذلك لم

يكن الرد على حملات نقد الأجنحة الثلاثة الأولى في مستوى الرد على الإخوان ، غير أن الحكم وقع في حملته الدعائية وللمرة الثانية في خطأى التعميم وعدم التمييز بين من عادوه ومن كانوا يناصرونه ، كما وقع عبد الناصر في خطيئة الهجوم على فكرة الحزبية دون تمييز بين واقع الجمهورية وبين الواقع العربى خارجها ، حيث كانت الأحزاب القومية والتقدمية تخوض أقسى معاركها في مواجهة تحالف الاستعمار والقوى المضادة للحركة القومية العربية .

وكثر الحديث - ولم يزل - حول الأجواء البوليسية التى خيمت على الإقليم السورى وكبت الحريات خلال عهد الوحدة ، وبفعل التكرار المتواصل كاد الاتهام يغدو من البديهيات التى لا تناقش ، خاصة نسبة ذلك لعهد الوحدة وباعتباره إحدى نتائج " التمسير " .

وبداية نلاحظ أنه بقيام الوحدة ، وما عنته عربياً وإقليمياً تضاعفت المخاطر الخارجية ، وبتأثير ثورة العراق ومباشرة عملية التغيير الجذرى ؛ أخذت تنتمى التناقضات مع القوى المحلية المعادية للنهج الناصرى القومى التقدمى ، وكان طبيعياً أن تتضاعف الأهمية النسبية للأمن الوطنى . ولقد تولى عبد الحميد السراج - رئيس المكتب الثانى سابقاً - وزارة الداخلية معظم عهد الوحدة ، وقد حال دون وجود ضباط مصريين فى أجهزة الأمن ، ويكاد يجمع دارسو التجربة أن جميع المسؤولين عن التجاوزات كانوا من أبناء الإقليم ، وأن المسؤولين من الإقليم المصرى، كانوا يندمرون من ممارسات السراج وأجهزته ، وبسبب ذلك توالى صدامه مع عبد الحكيم عامر (٨٦) .

ونلاحظ أن الحديث عن كبت الحريات مغالى به كثيراً ، ولا يستند بالنسبة للوقائع التى تذكر إلى حقائق موضوعية . والثابت أن الوزراء البعثيين المستقلين كانوا يلتقون بقياديين سابقين ، ويعقدون معهم الاجتماعات فى الإقليم السورى وخارجه دون مساءلة (٨٧) ، كما واصل البعثيون السابقون اتصالاتهم فيما بينهم وبقيادة الحزب ، ونقدهم العلنى للحكم وعبد الناصر فى المقاهى العامة ، ولم يعتقل منهم إلا من تهجم بشكل صارخ على الرئيس ، ولأيام معدودات (٨٨) ، كما يقرر الوزراء غير البعثيين الذين استقالوا أنهم لم يواجهوا أى متاعب فى القاهرة أو دمشق (٨٩) .

وحين تعقد المقارنة فيما كانت عليه حال الحريات العامة والخاصة فى الإقليم السورى بما كان سائداً فى المحيط العربى - خاصة فى العراق - يتضح حجم المغالاة وافتقاد الموضوعية فى الحديث عن الجو البوليسى وكبت الحريات ، وتكفى الإشارة إلى أنه لم يكن فى سوريا معتقلون سياسيون صباح يوم الانفصال سوى ٦٤ شيوعياً ، و ١٣ قومياً سورياً ، و ٩ من الإخوان المسلمين .

ملحوظة : المصادر والهوامش :

( ١ ) على خليفة الكوارى وآخرون ، حوار من أجل الديمقراطية ، ( بيروت، دار الطبعة ، ١٩٩٦ ) ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

( ٢ ) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتورياً؟ ، ( بيروت، دار المسيرة ، ١٩٧٧ ) ، ص ٢٦ .

(٣) أحمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، ( القاهرة ، بدون ناشر ، ١٩٧٧ ) ، ص ١٤٤ - ١٤٩ .

(٤) عادل حسين ، فى : ندوة " ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل" ، (